

المدينة العربية الإسلامية

بين الأصالة والمساءلة

محمد الناصري

جامعة محمد الخامس

الرباط

إن أول سؤال يتبادر إلى الذهن عند معالجة هذه الإشكالية (إشكالية المدينة العربية الإسلامية)، سؤال بسيط حول ماهية هذه المدينة، ومدى تمايزها عن باقي مدن العالم الثالث أي بعبارة أخرى هل للمدينة العربية الإسلامية هوية متميزة ؟ وبسؤال أكثر بساطة ماهي، في الواقع اليوم، المدينة العربية الإسلامية ؟

يبدو هذا السؤال من البديهيات التي لا تحتاج إلى تعاليق طويلة. فلكل منا إحساس شبه غريزي وتجربة معيشة بهوية المدن العربية الإسلامية وبخصائصها ومميزاتها. إلا أن محاولة الجواب الدقيق على هذا التساؤل تبدو في الواقع غير هينة وذلك كلما حاولنا التعرف على العناصر الأساسية التي تتيج سبر غور واقع المدينة العربية الإسلامية في صيرورتها التاريخية وتطورها الحاضر. فإذا نظرنا مليا إلى واقع هذه المدينة، نلاحظ أن فيه من التعقيد ما يتطلب الحذر من الإجابة السريعة على تساؤل بسيط في الظاهر، متشعب في العمق. فالتطور العمراني في مجمله والتقلبات الديمغرافية والاجتماعية والسياسية التي صاحبت أدت إلى اختلاف وتباين في تطور المدن يحفز الباحث على الابتعاد من التصنيفات الجاهزة وتحاشي الرد التلقائي على تساؤل بسيط ومحير في آن واحد.

إن هذه القناعة لتجعل من الضروري، بعد هذا التقديم الموجز السعي إلى الإطلاع على المحاولات التي بذلت للجواب على هذا السؤال بطريقة منهجية، حتى نرى مكان الأصالة في مدتنا العربية الإسلامية وآليات التأصيل في مجالاتها ومجتمعاتها. لذا سوف نعرض لبعض المحاولات التي بذلها جغرافيون وعلماء اجتماع ومعماريون، لنخلص في القسم الثاني إلى تصور خاص بصيرورة المدينة العربية الإسلامية، عبر إشكالية تسعى إلى

عنوان الدرس الافتتاحي الذي ألقاه الأستاذ محمد الناصري بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
بأكادير للموسم الجامعي 1995-1996.

ضبط العوامل المؤثرة لتطور مجتمعاتها تنطلق من اعتبارات ثقافية أكثر من اعتمادها على مقاربات تقليدية، عمرانية كانت أو اقتصادية.

I- المدينة العربية الإسلامية : نموذج واحد أو نماذج متعددة

سأحاول الحديث عن أربع مقاربات للدلالة على تشعب النظرة واختلاف التصورات عند بعض الاختصاصيين الذين اهتموا بالمدينة العربية الإسلامية، كل واحد من زاوية تخصصه، وسأكتفي بهذه العينات لأن لا تزداد النظرة تعقيدا.

إن جرد خصوصيات المدينة العربية الإسلامية من وجهة نظر مجموع المهتمين بالعلوم الاجتماعية سيقودنا لا محالة إلى استخلاص النتيجة الحتمية التالية : وهي أن المدينة العربية الإسلامية الحالية مدينة مخضمة، فيها من الأصيل والدخيل ما يصعب فرزه. إن اعتبار هذا الجواب يظل محدود الدلالة فهو لا يشفي الغليل، فعرض بعض النماذج المعبرة عن الاتجاهات الواردة في العلوم الاجتماعية يجعلنا ندرك مدى تشعب حقائق المدينة العربية الإسلامية.

1 - المعاينة العمرانية

الإختصاصي الأول الذي أريد عرض تصوره هو البروفسور جان فرانسوا تروان وهو متضلع في جغرافية الأسواق وعلم العمران الحضاري : يعتبر هذا الأستاذ أن المدينة في العالم العربي لها مميزات تجعلها تتفرد بمقومات مغايرة للمدن الموجودة في العالم الثالث وذلك :

أولا : بانتسابها للعالم الإسلامي وذلك عبر وجود معالم عمرانية وتاريخية كتعدد المساجد التي ينطلق من صوامعها الأذان،

وثانيا : بوجود مركزين في المدينة : مركز تقليدي وآخر عصري. ويعتبر جان فرنسوا تروان أنه يجب أخذ هذه الإزدواجية بعين الاعتبار لأنها أدخلت تحولات هائلة على العمارة الإسلامية ترتب عنها في الغالب تدهور المركز التقليدي.

ثالثا : يضيف الأستاذ تروان ميزة أخرى، هي أهمية المنشآت العسكرية في وسط التسيج الحضري وأحيانا في أحياء مركزية ذات دلالة.

رابعا : يشير في النهاية إلى العجز في المياه نظرا للبيئة الجافة وشبه الجافة التي توجد فيها معظم المدن العربية الإسلامية، وما يطرح ذلك من مشاكل وصعوبات في مجال تزويدها بالماء الصالح للشرب.

كل هذه المميزات الهيكلية تكون في نظره عناصر ديناميكية أخذت تطبع العمران الحضري في العالم الإسلامي ملحقاً على أهمية امتداد الأحياء الاقتصادية المبنية حسب نماذج عمرانية مستوردة وإلى توجه الدولة إلى إنشاء المدينة حسب برامج تعتمد بنايات عصرية للدلالة على تواجد سلطتها كقوة رمزية وفاعلة في نفس الوقت، بينما يتسم تطور المدن بتعاظم الفوارق بين الأحياء والطبقات الاجتماعية.

هذا أول تعريف للمدينة العربية الإسلامية لن أتعرض لمناقشته، فهو كما لاحظتم تقديم وصفي لهذه المدن يظل محاولة لمعرفة كنه المدينة العربية الإسلامية وإبراز خصائصها المميزة ومدى سير آليات تطورها.

2- التحليل السوسيوثقافي.

المقاربة الثانية للمدينة العربية الإسلامية هي مقاربة البروفسور فليكس داميط التي تعتمد ضرورة التجديد المنهجي قصد تجاوز الأساليب المستعملة في الدراسات الجغرافية الحضرية التقليدية لأن هذه المناهج كثيراً ما تظل حبيسة في وصف النسيج الحضري والتعريف بالمميزات العمرانية ودراسة الخصائص الوظيفية للمدينة. ويقتضي هذا التوجه ضرورة التخلي عن دراسة المدن العربية الإسلامية من زاوية نظريات التخلف الاقتصادي التي سادت الأبحاث خلال الستينات والسبعينات. يضيف الأستاذ فليكس داميط لما سبق أهمية المعالجة الإستمولوجية للمفاهيم المستعملة في دراسة العمران الحضري، أي نقد هذه المفاهيم واعتبار العامل الثقافي -الديني هو المتحكم الرئيسي في تطور المدن.

ويكتمل هذا التوجه سماته الأساسية بإعطاء الأسبقية لدراسة الهياكل الاجتماعية في مسارها التاريخي، مع إضفاء الأهمية الضرورية لدراسة مراحل تكوين الدولة الوطنية، لأن بناء هذه الدولة له انعكاس مباشر على التطور الحضري.

ويتم البروفسور فليكس داميط مقاربه للمدينة العربية الإسلامية بالجواب على السؤالين التاليين : ما هو دور المدينة في تنمية المجتمع ؟ وما هي انعكاسات تطور المجتمع على التنمية الحضرية ؟ ويخلص أثناء إجابته على هذين السؤالين إلى إعطاء مثل استقاه من دراسة سياسات التنمية الحضرية، خاصة ما يخص البناء العشوائي وكيفية التعامل معه فقد لاحظ أن هناك نمطين من التسيير لمعالجة هذا المشكل : طريقة تميزت بالصرامة، وأخرى بالمرونة، اعتبر الأخيرة من مميزات التسيير الحضري بالمغرب. فالبنسبة إليه توجد في المدينة العربية الإسلامية مدينتان : المدينة القانونية والمدينة غير القانونية ؛ إلا أنه يلاحظ أن هذه الثنائية لا تنطبق على التراتب الاجتماعي، فليس هناك ميسورون فقط في المدينة القانونية وفقراء في المدينة غير القانونية، ولكن يوجد اختلاط نسبي بطبيعة الحال بين الفقراء والميسورين في كلتا المدينتين. ففي الأحياء العشوائية بينت بعض الدراسات

أنها لا تحتوي فقط على شرائح فقيرة، ولكن كذلك على طبقات متوسطة وأحيانا على سكان ينتمون إلى أعالي الطبقات كما هو الحال في مدينة القاهرة مثلا حيث أظهرت أخيرا بعض الإستطلاعات أن بعض الميسورين يفضلون السكن في الأحياء الشعبية العشوائية لأسباب يطول شرحها.

أضاف الأستاذ داميط لهذه الاعتبارات مقارنة مهمة بين المدن العربية الإسلامية ومدن أمريكا اللاتينية ملحا على ضرورة اعتبار التباين الحاد بينها كفارق أساسي. فالمدن الأخيرة -أي مدن أمريكا اللاتينية- تتميز بفضاعة الفوارق الإجتماعية، مما أدى إلى عمق أزمة العنف السائد بها وشكل نوعية تطورها التنموي فهي بهذا تختلف جذريا عن المدينة العربية الإسلامية التي يقع فيها تمازج نسبي بين الطبقات وبين المجالات الحضرية.

ويلاحظ انطلاقا من هذه الملاحظة أن كل سياسة عمرانية تتسم بالتصلب البيروقراطي والتعمير النموذجي القسري، من الأسباب التي أدت إلى خلق أزمة اجتماعية وسياسية في بعض البلدان الإسلامية. فترتب عنها تشدد ديني متطرف أدى إلى كوارث اجتماعية وسياسية، كما حدث سابقا في إيران وأفغانستان وأخيرا في الجزائر. لذا يعتبر البروفيسور فليكس داميط أن معالجة التطور العمراني يتطلب معرفة دقيقة بالخصائص السوسيو ثقافية للمدينة، وأن الدين عامل من عوامل التأثير فيها حتى يتسنى للمخططين والمختصين في التهيئة العمرانية التعامل مع أشكال التعمير الحضري بحسن بصيرة وتروي، يلائم مختلف شرائح المجتمع الحضري.

3- المقاربة الإستشراقية.

المثال الثالث نستقيه من بحث للعالم في الدراسات الحضرية هو الجغرافي الألماني أوجين فيرت الذي تناول تطور المدينة العربية الإسلامية عبر دراسة قيمة حول فاس وصنعاء في اليمن ضمن الأبحاث الهادفة التي قام بها في كثير من المدن الإسلامية.

لقد استنتج من معرفته العميقة بأحوال المدن العربية الإسلامية أن هناك فرقا واضحا بين هذه المدن التي يسميها بـ «المدن الشرقية» و«المدن الغربية» القديمة الأوربية. يلاحظ الأستاذ فيرت خمس خصائص للمدن الإسلامية، مشيرا إلى وجود طرق غير نافذة، أي ظاهرة الدرب في نسيج المدينة القديمة، وإلى انزواء الحياة العائلية في دور مغلقة محروسة من أي تدخل خارجي، ملحا على تمايز الأحياء الخاصة بالإقامة والأحياء الخاصة بالإنتاج والمبادلات، ثم المجال المخصص للاستجمام والراحة وراء الجدران، وعلى أهمية الأسواق وتواجدها في وسط المدينة. من الملاحظ أن له نفس المنطلق الذي كان للأستاذ تروان، غير أنه يستنتج من ذلك استنتاجات مغايرة.

إن هذه المقاربة معمارية تعتمد على تحليل طبيعة النسيج الحضري أكثر من اعتمادها على عوامل سياسية أو ثقافية أو دينية. إن أ. فيرت لا ينكر أهمية هذه العوامل، بل يؤكد حضورها في المدن العربية الإسلامية، ولكن ليستنتج منها تضارباً واضحاً بين أهميتها في حياة السكان وبين ضعف التعبير عن معالمها في النسيج الحضري، بحيث يرى تضارباً بين التوجه والمنجز إذ يعتبر أن لا الدولة ولا المجتمع يكلف نفسه عناء إقامة ساحات للتعبير الجماعي عن الإحتفالات الدينية والإجتماعية، أو شق طرق واسعة محاطة بمنشآت تكون تارة رمزا للسلطة وأحياناً تدل على أهمية المرافق العامة بالمدينة التقليدية، كما هو الحال في «المدن الغربية القديمة».

إن الأطروحة المركزية للبروفسور فيرت هي أن المدن الإسلامية القديمة تفتقد وجود المجال العمومي فيها، لأن أساس التعمير الحضري هو المحافظة على الحياة الخاصة مما يعكس انعدام أي تعبير عمومي للمجتمع المدني في نسيج المدن.

ويعتبر، بالعكس، أن المدينة الأوروبية لا توجد فيها مناطق مغلقة بل هناك انفتاح مستمر للبنىات العمومية، ثم يقارن السر والتكتم الذي يحيط بالحياة العائلية للمدينة العربية الإسلامية، بالشفافية التي تتسم بها المدن التي توجد في مساكنها نوافذ بدون ستار تمكن من الإطلاع على ما يجري في البيت من الخارج، خاصة في البلدان التي سادت فيها الديانة البروتستانتية.

ليست كل الدلائل التي يسوقها لدعم أطروحته مقنعة، فهو يقر، مثلاً، بوجود معالم عمومية شرق -أوسطية، إلا أنه يعزى وجودها لحضارات سابقة للإسلام. أما انعدام الأماكن العمومية في مدينة فاس مثلاً، فترجع في نظره إلى أهمية العنصر البربري في سكانها. إن من غرائب هذا التعليل أنه لا يفسر انعدام هذه الأماكن في مدن عربية خالصة، متغافلاً عن مساهمة البربر في بلورة الحضارة العمرانية في المغرب والأندلس، انطلاقاً من القرن الثاني عشر.

والمهم في أطروحته هو قوله بانعدام المجال العمومي وغياب المجتمع المدني في «المدينة الشرقية» وحضورهما في المدن الأوروبية، حيث يرى لها انعكاسات على المجتمعات الأوروبية أدت إلى ظهور المؤسسات المدنية وبرز الرأي العام وتوفر الخدمات العمومية مما كون القاعدة الأولى لإقامة الدولة الديمقراطية المعتمدة على حكم القانون. إن هذه الرؤية لا تخلو من تصور استشراقي لماهية المدن العربية الإسلامية.

4 - التاويل المجتمعي الشمولي.

المقاربة الرابعة هي للعالم الإجتماعي اللبناني والأستاذ سابقاً بالجامعة الأمريكية

ببيروت نبيل بيهم الذي ينطلق من تساؤل مركزي يتعلق بالإستنتاج الذي جاء به الأستاذ أفيرت أي بحقيقة المجال العام في المدينة القديمة والمدينة العصرية الحالية، إذ اعتبر أن الإجابة عنه مرتبطة بمعرفة مفهوم المجال العام، ويحدده بالمجال العام المفتوح للسير وارتياح الأسواق وللتبادل والإتصال. ويلاحظ أن بروز مصطلح المجال العام يرجع إلى القرن التاسع عشر في المدن الأوروبية التي كانت الدولة أو الإدارة المحلية فيها تتولى الحرص على ترك المجال العام مفتوحا للجميع، أي الساحة العمومية والشوارع والحدائق العمومية. إلا أنه يلاحظ أن هناك أيضا مجالات عمومية مقفلة نسبيا كالنوادي والمطاعم والمقاهي والمراكز التجارية ودور السينما الخ. وهذه المجالات تكون مفتوحة في أوقات مخصصة ويتيسر ارتياحها بشروط معلومة، أما من حيث وضعيتها، فتكون إما تابعة للدولة أو للملك الجماعي أو الشخصي.

إن مفهوم المجال العمومي عند أوجين فيرت يظل محدودا بينما يعتبره نبيل بيهم تارة متجليا وتارة متواريا يكوّن في كلتا الحالتين ميدانا للنقاش وتأسيس المجتمع المدني، ويدخل في هذا الاعتبار التظاهرات التي تنظمها السلطات العمومية أو المعارضة السياسية، بحيث يكون المجال العمومي مجالا للتعبير الهادئ أو للتعبير الصاخب في بعض الأحيان عن نشاط السكان وتأييدهم أو معارضتهم للإجراءات المتخذة في مجالات الإقتصاد والسياسة والإجتماع والثقافة، وتطورها في مستوى التطور الحضري.

ويلاحظ نبيل بيهم أن باحثين ومتخصصين في دراسة المدن العربية خلال القرن التاسع عشر وفي الفترة الإستعمارية ينكرون على المدينة العربية الإسلامية وجود المجال العام ويلحون على انعدام مفهوم المصلحة العامة والملكية الجماعية أو البلدية. فالملكية الفردية تحظى في نظرهم بمحددات من الناحية القانونية، بينما المرافق العامة، كالطرق، فتعتبر مجالات خاوية لا يمتلكها أحد، الشيء الذي يفسر التعديات التي تلحق بالمجال العام، يعتبر نبيل بيهم أن هذه الرؤية محدودة، ولو كانت بعض جوانبها تعبر عن بعض الحقائق الملموسة، لهذا يقترح تجاوزها بالبحث عن الأمكنة العامة التي تتبلور فيها آليات التبادل والتواصل والتفاوض ونسج العلاقة السياسية، ويضيف ضرورة تحويلها والتكيف معها، مشيرا إلى أن كل مجال عام يتميز بطريقة إنتاجه لأنه ينبع من المجتمع لا من الإنجازات المعمارية أو العمرانية التي تقوم بها السلطات الحضرية. فالرأي العام لا يتكون في الساحات الكبيرة اللهم إلا في باحة بعض المساجد، ولكن أغلب تعبيراته تنطلق في بعض الأحيان من الحوانيت، وقد لمس هذا خلال الفترة الإستعمارية عندما كان إضراب الحوانيت كيف الرأي العام الذي يتكون كذلك في المقاهي ومحلات الضيافة والإستقبال أي في مجالات خاصة كما هو الحال في بعض مدن الشرق الأوسط، فهناك مثلا ما يسمى بـ«المضافة» بالشام وبـ«الديوانيات» في بعض مدن الخليج و«المفرج» في اليمن، وكذلك في

الإدارات والصالونات، أي في المجالات التي تضم أعدادا محدودة من الناس. ويكون المجتمع المدني تارة في تعارض واضح مع السلطات الحضرية منتخبة كانت أو غير منتخبة، وتارة يكون مساندا لها ومشاركا في سياساتها عبر آليات مشتركة تكون مبنية على التفاوض والتشاور والتراضي.

إن البروفيسور نبيل بيهيم في هذه المقاربة قد تجاوز التصنيف الذي يفرق بين مدينة قانونية ومدينة غير قانونية أي المقولة التي جاء بها فليكس داميط لأنه، في رأيه وهو المتخصص في دراسة بيروت وما حدث لها خلال العشرين سنة الأخيرة -يجب أن تكون المقاربة شمولية لمعرفة آليات تطور المدينة أي عبر منظومها الإستراتيجي أي المجتمع المدني، وعبر تطور العمران والمعمار والثقافة والسياسة، لهذا يلح على دور المركز الحضري التاريخي كبوتقة ينصهر فيها سكان المدينة بجميع فصائلهم، الشيء الذي ييسر التفاهم والتسامح بين فصائل المجتمع الحضري.

إن نظرة نبيل بيهيم متأثرة بالحالة الخاصة لبيروت التي سنرى في ما بعد بعض خصائصها المتميزة.

هذه، إذن، أربعة أمثلة اتخذت كل واحدة منها منحى متميزا : فالأستاذ تروان كان يبحث عن نموذج للمدينة العربية الإسلامية عبر بعض خصائص ومراكز تتعلق خاصة بالعمران. أما الأستاذ فليكس داميط فقد اختار اعتماد ديناميكية تطور المجتمع في صيرورة المدن عبر ما يقع في هوامشها ومركزها من تحولات وفي نوعية التراتب الطبقي فيها وأهمية العامل الديني في تطورها بينما حاول أوجين فيرت إبراز عواقب التجانس العائلي على الحياة العامة ونتائجها على مستوى طبيعة الدولة والمجتمع الحضري ومجال المدينة. أما نبيل بيهيم فقد تناول هذه المسائل بطريقة نقدية انطلاقا من تجربته في كثير من المدن، مستخرجا من أبحاثه السوسيولوجية نظرة متجددة لنوعية المدن الإسلامية وطريقة متميزة في التعرف على دالاتها العميقة.

II - أهمية التمايز السوسيو ثقافي في المدن الإسلامية.

قدّم متكل هذه المقاربات للمدينة العربية الإسلامية في شكل حقائق شمولية ومتجانسة تعكس مجموع مميزات هذه المدن كلها. أما محاولتي الشخصية -وهذا هو الشطر الثاني لهذه المداخلة- فتبتعد عن هذا المنحى لتظهر بوضوح التباين الموجود بين المدن على أساس صيرورتها التاريخية ونوعية التفاعل السوسيوثقافي في محيطها لهذا فالنظرة النافذة لمميزات المدينة العربية الإسلامية تمر عبر استجلاء نوعية تمدنيتها ومدى قدرتها على خلق آليات اندماج السكان في المجتمع الحضري.

وأقصد بالتمدنية ما يسمى بالفرنسية *la citadinité* وقد تبلورت هذه التمدنية عبر تطور حضري وتحولات اجتماعية وسياسية وعمرانية ونتج عنه تمايز بين المدن العربية الإسلامية من المحيط إلى الخليج. كيف إذن وبإيجاز يمكن تحديد مفهوم التمدنية ؟ يمكن القول بأنها عبارة عن شبكة من العلاقات المكانية والقربانية والاجتماعية والفكرية التي يوظفها الشخص في ممارساته العامة والخاصة في حياته اليومية والتي تساعد على الاندماج في المحيط الحضري.

وتبلغ التمدنية ذروة مجال إنتاجها في وسط المدينة أو مركزها النابض بالحياة والمعاملات البشرية. فهي إذن في آن واحد سلوك وتصور علاقات بين أشخاص وفئات موجودة في المدينة وديناميكية اجتماعية وثقافية ومجال متميز يفرز مركزية حضرية *Centralité urbaine* تكيف تطور المدينة بأكملها وتحدد علاقة السكان فيها بالدولة وبالمجتمع المدني. وقد أدى التطور الذي حصل في المدن الإسلامية - منذ القرون 18 و19 و20 على مدى التحولات التاريخية التي عرفت - إلى بروز ثلاثة أنواع من التمدنية :

1- النوع الأول هو التمدنية الأندلسية، وهي تمدنية اندماجية تؤدي عند تبلورها إلى تسهيل اندراج الفرد واندماجه في المجتمع الحضري. شملت هذه التمدنية الأندلسية مجموعة مدن مغربية، تتسم بتراتبات المجال من وسط المدينة أي من المركز إلى الهوامش، وقد تميزت بفعاليتها في إدماج الأشخاص في النسيج المجتمعي. إن التراتب المجالي يفند أطروحة الفوضى المعمارية التي قال بها الجغرافيون الكولونياليون الذين كانوا لا يعرفون الأبعاد الحقيقية للمدينة العربية الإسلامية، فحينما حاولوا تحليل نسيجها الحضري وما يتسم به من تعدد الدروب وضيق الأزقة لم يجدوا له منطقاً، فعزوا ذلك إلى فوضى التخطيط وإلى انعدام سلطة بلدية تتحكم في تنظيم بناء المدينة. فهم لم يتصوروا أن للمدينة منطقاً مغايراً يتجلى في التراتبات المجالية. فهناك التدرج من المجال الديني العلمي، كجامع القرويين أو الزيتونة في تونس مثلاً إلى الحزام المعاشي والترفيهي المتمثل في الأجنحة المحيطة بالمدينة. ويتوسط هذين المجالين المجال الخاص أو الحميمي الذي يمثله الدرب في النسيج العمراني، ثم الحومة التي تتبلور حولها هوية السكان. يليها مجال الإنتاج ثم مجال المعاملات والمبادلات أي الأسواق التي تقع في وسط المدينة. كل هذه المجالات مؤطرة في مستوى التنظيم الاجتماعي للمدينة عن طريق أشخاص وهيئات تشرف على المستوى الديني والعلمي، وفي مجال الإنتاج والمبادلات كتنظيم الحرف مثلاً. ولهذا، فالمدينة التقليدية أدت إلى إفران نموذج مديني يتميز بتفاعلاته الثقافية المؤثرة في سلوك الأشخاص وعلاقاتهم وعاداتهم وتصوراتهم الذهنية ويؤدي ذلك إلى سهولة اندماجهم في المحيط الحضري ثقافياً أكثر منها مادياً، ويبين هذا التطور في اكتمال بعض المميزات الأساسية التي تحدد هوية المديني والتي تجعله يكتسب خصائص مميزة. فهو يتوفر على قدرة كبيرة في ضبط هوية الأشخاص

عبر تسلسلهم القرابي والعائلي كما له قدرة على تحديد مكانهم في المجال الحضري ومعرفة سكانهم أو محل عملهم فالمديني يقرن دائما نسب الشخص بتوطينه في المجال الحضري معرفة بالصفة المهنية والإجتماعية لكل سكان المدينة في نسق وتراتب معلوم. وللمديني علاقات متعددة التوجه ينتجها عبر شبكات مختلفة تتكون داخل المدينة وخارجها في مدن أخرى لها طابع ديني من الزاوية ومهني من الحنطة واجتماعي من العائلة والقرابة.

إن هذا النوع من التمدنية الذي يفرز آليات الاندماج الحضري هو اليوم سائر في طور الإنقراض لأسباب متعددة، أذكر منها أثر الإستعمار الذي أحدث اهتزازا في بنايات المدينة. فقد اختار دعم سلطته الإستعمارية على حساب السلط النابغة من المؤسسات الحضرية الأصلية والمتمثلة في دور القضاء وأهمية الحسبة والمحتسب ووظيفة الأعراف المهنية. لقد كان كذلك للنخبة المدينية التي انبهرت بالمجتمع الحضري العصري وما يوفر من وسائل حديثة في الحياة الشخصية والمهنية مسؤولية في هذا التدهور، إذ اندرجت في نوع هجين من التحديث modernisation عاقتها عن بلوغ الحداثة la modernité التي تعني استقرار الماضي الموروث عن طريق نقده وتوظيفه في عمليات التحكم في بناء المستقبل.

لقد تغيرت كذلك علاقة المديني بالدولة. فقد كانت هذه العلاقة لا تخلو من توتر ولبس ونزوع نحو الحد من تدخل الدولة في الشؤون الحضرية وقد اعتبرها البعض من العوامل المؤسسة للتمدنية إذ بدون المسافة في العلاقة مع الدولة لا تتبلور التمدنية وتبرز أهم تجلياتها.

2- النوع الثاني من التمدنية هو التمدنية العثمانية، وهي تمدنية إنتلافية مبنية على العلاقات الإنسانية والتعايش الطائفي. قامت هذه التمدنية في الشرق الأوسط في المدن التي خضعت مدة طويلة من القرن 16 إلى بداية القرن 20 لحكم الإمبراطورية العثمانية، تشمل هذه التمدنية بعض المميزات المذكورة سابقا. ولكنها خلافا للتمدنية الأندلسية التي تتبلور فيها الحومة وتؤدي إلى اندماج الأشخاص في المحيط الثقافي للمدينة، تنحو التمدنية العثمانية إلى الهيكلية حول الطائفة الدينية أو السياسية، فبالإضافة إلى وجود الطوائف الدينية هناك تمايز مفرط بين المدينة والبادية من حيث الميزان السياسي، وهذا يؤدي إلى بعض النتائج التي سائشير إليها بسرعة انطلاقا من الكتابات العلمية للأستاذ نبيل بيهم الذي لأعماله أهمية كبرى في دراسة هذه التمدنية وتطوراتها. إن مميزات التمدنية تتبلور انطلاقا من العلاقات الإجتماعية بين الطوائف في وسط المدينة أي مركزها الوظيفي نظرا لتخصص الطوائف في المستوى المهني وتكاملها وتواجدها مجتمعة في قلب المدينة النابض بالحياة، فهناك ترابط عضوي بينها، لأن كل طائفة تحتاج إلى الأخرى في معاشها ولباسها وفي معاملاتها المختلفة.

كانت هناك علاقات سياسية نابغة من النظام القانوني والسياسي الذي اعتمدته الإمبراطورية العثمانية و القائم على الإحتفاظ على تقنين التمايز والإختلاف بين الطوائف دينيا وقانونيا وسياسيا. لذا كانت العلاقات الإجتماعية تأخذ بعدا كبيرا في هذه المدن، بحيث ترتبط الهوية لا بالحومة كما هو حاصل في التمدنية الأندلسية، ولكن بالمجال الطائفي أو الديني أو اللغوي أو الأصل القروي، فالتمدنية في هذه الحالة وظيفة أساسية هي تدبير وتسيير الفوارق الموجودة بين هذه الطوائف بنوع من الكياسة وحسن المعاملة التي تحول دون المجابهة بين الملأت المختلفة.

إن الطائفة الدينية أو الإثنية هي في نفس الوقت مقفلة ومفتوحة، إن تخصصها يجعل حظوظ الترقية الإجتماعية محصورة في إطار الطائفة، لأن هناك طوائف مؤهلة تحتل بعض الوظائف والمناصب الأساسية بالدولة وأخرى لا يمكنها ذلك. ولهذا، فإذا أراد شخص أن يلج هذه المناصب فعليه بالضرورة أن يترك طائفته الأصلية للالتحاق بطائفة أخرى، مع ما يصاحب ذلك من انتقال من دين لآخر أو من مذهب إلى مذهب وما يترتب عن ذلك من انعكاسات على علاقته مع العائلة والطائفة الأصلية.

تطورت هذه التمدنية إذن، خلال الخلافة العثمانية التي تركت هامشا كبيرا للطوائف في إدارة شؤونهم الداخلية وتنظيم علاقاتهم في مجال الأحوال الشخصية أي القانون المتحكم في الزواج والطلاق والإرث، وقد كانت لهذه التمدنية روابط بالسلطة السياسية غير أن المدينين كانوا يعملون على أن لا تتدخل السلطة في تدبير الإقتصاد وتسيير شؤون المال والمبادلات.

تأثرت هذه التمدنية بتراجع المركزية الحضرية، ولكن بحيثيات مختلفة من مدينة إلى أخرى. فإذا أخذنا مثلا بيروت التي تجلت فيها بلورة نموذج التعامل والتواصل المكثف بين الطوائف، نلاحظ أن التطور أدى في العقود التي سبقت الحرب الأهلية إلى تحجر الآليات المتحكممة في العلاقات السائدة بين الطوائف خاصة في مجال علاقاتها السياسية، إذ كانت طائفة الماورنة هي المسيطرة على السلطة، وبالتالي كانت تريد الإحتفاظ بها إلى ما لا نهاية، انطلاقا من الموقع المتميز الذي كان لها في هياكل الدولة «أي الدولة الطائفية»، مما أدى إلى أزمة سياسية واجتماعية زادت من حدتها فورة ديمغرافية ناتجة نسبيا عن الهجرة من البوادي، وتوافد عدد كبير من الناس على بيروت. ولكن المجال الذي كانت فيه عملية الإدماج قائمة بين أفراد الطوائف صار مغلقا بالنسبة للوافدين على المدينة، وبالتالي فالمشاكل التي قامت في بداية السبعينات في مدينة بيروت والتي أدت إلى الحرب الأهلية كان من أسبابها عدم تمكن هذه التمدنية التي دامت حقبا طويلة من الزمن، من مواصلة تحريك آليات الإدماج الثقافي والسياسي. ولذلك فمن المسائل المميزة والملفتة للنظر والتفكير هو أن أول شيء قامت به الميليشيات التي سيطرت على مدينة بيروت في بداية الحرب الأهلية

كان هو تحطيم المركز الحضري الذي كان فيه التواصل والتوافد والترابط بين الطوائف قائما وفعالا. فلكونها لم تتمكن من ولوج هذا المجال واختراقه بصفة سلمية. قامت بتدميره بنوع من التشفي عندما انهارت الدولة الطائفية.

أما في القاهرة، فهناك تطور مغاير للمركزية الحضرية. التي عرفت نوعا من الإنزلاق من المدينة القديمة إلى ضفاف النيل، وهذا الإنزلاق له دلالة حضرية وسياسية تتمثل هذه الأخيرة في كون الحاكمين المتعاقبين خلال القرنين 19 و20 لم يتمكنوا من مباشرة التراكم الحضري والثقافي في نفس المجال لأن نخبة حاكمة كانت تريد التعبير عن الذات ببناء مركز سلطة جديد يعبر عن تطلعاتها مما أدى إلى إضعاف قلب المدينة التاريخي والحد من قدرة المركز الحضري على إدماج المتوافدين على المدينة التي تراجعت التمدنية فيها تحت تأثير الثقافة الريفية.

3- التمدنية الثالثة هي التمدنية الخليجية، وهي تمدنية تبديدية سائدة في مدن الخليج، وتتسم هذه التمدنية بالتناقض الحاد والصارخ بين المظهر العمراني والسلوكي، إن لكل من سبق له أن زار مدن الخليج شعر بأنه ليس في مدينة عربية إسلامية، ولو لم تتوفر بعض المساجد التي ينطلق الأذان من صوامعها، لحسب نفسه في مدينة أمريكية، لأن المخططين لهذه المدن هم من التقنيين الانكلوسكسونيين، انجليز أو أمريكيين، أقاموا عمرا حديثا يتناقض كل التناقض مع السلوكيات التقليدية السائدة في المجتمع. لذا تتميز هذه المدن بالتناقض بين المعلن والخفي، وتختلف في مظاهرها الحديثة عن الطبيعة المحافظة والتقليدية لمختلف الشرائح الاجتماعية بينما ظلت تحتفظ بالعلاقة التراتبية التي كانت للمجتمعات المتأصلة أو المنحدرة من البداوة. فعلاقة البدو بالمدينة تتميز بتناقضات متعددة بين عامل الجذب والنفور فالمدينة تحدث جذبا للبدوي لكثير من الأسباب :

أولا : لرمزها الحضاري والديني، فهي المجال الذي تتم فيه جميع الشروط لتأدية الفرائض الدينية، فالإسلام لا يكتمل في مجال العبادة إلا في مستوى الحاضرة.

ثانيا : للأهمية السياسية التي كانت تكتسيها، فالبدو سعوا دائما إلى بسط سيطرتهم على المدن.

ثالثا : لقيمتها الاقتصادية، لأن للبدو دورا في تجارة القوافل عبر شبكة من العلاقات التجارية والبشرية بين المدينة وباديتها.

إلا أن للبدو دائما تصورا للمدينة وعلاقة بها متناقضة، فهي مجال للثروة والسلطة ولكنها في نفس الوقت عاملا من عوامل تفسخ القبيلة وانحلال روابطها، لذا لم يبد البدو، خاصة في العالم الصحراوي، الرغبة في الاستقرار وبناء المجتمع الحضري إلا منذ أجيال

قليلة. وقد ترتب عن هذا ضعف النواة الحضرية حتى في المدن المنشأة من طرفهم. ففي المدن الخليجية لا يوجد غالباً فيها إلا أثر ضعيف للنواة الحضرية الأصلية التي نجد نماذج منها في مدن التمدنية الأندلسية والعثمانية، إلا أن ضعف عدد السكان من جهة وتدفق موارد البترول من جهة أخرى أديا إلى تطور ملحوظ في مدن الخليج وإلى تفاقم شديد وتضارب في النماذج والسلوكات. فالمرجعية الحضرية للبداية ليست لها أصول متجذرة. وتبدو نتيجة هذا بوضوح في انفعال المخيلة المجالية لسكان مدن الخليج، الذين يظلون متعلقين بالأجواء الصحراوية وتقاليدها. فهم يرتادونها في العطل للتفسيح والإنسجام والإبتعاد عن المدينة حيث تتميز العلاقات بالمغالات في حفظ الدائرة العائلية، مع ما يرافق ذلك من الإنغلاق والانعزال عن الآخر.

لم يؤد هذا التطور إلى الإغلاق المحكم على المرأة في الحريم وتحجيم دورها في المجتمع فحسب ولكن صاحب ذلك انغلاق حضري أفرز تناقضا حادا بين الأحياء فالمدينة الديبلوماسية أو المدينة السياحية التي تتوفر فيها جميع شروط الرفاهية تكرر فوارق هائلة بينها وبين الأحياء التي يسكن فيها الأجانب العابرين الذين يكونون أغلبية السكان، والذين جاؤا لفترة مؤقتة للقيام بالخدمات التي تحتاج لها المدينة. هناك أحياء أخرى محاطة بالأسوار تسمى «الكمبوند» مخصصة في الغالب، للأجانب الذين يأتون للخدمة في الشركات المؤطرة للنشاط الإقتصادي، التجاري والصناعي والخدمي. وتوجد فيها جميع أسباب الراحة الضرورية للأطراف العليا الأجنبية. لذا فهناك تمايز حاد بين الجنسيات والمستويات الاجتماعية والسياسية والمجالية.

يوجد كذلك عند أهل الخليج نوع من انفلات المخيلة المجالية نحو «المدينة العالم» la cité-monde فالعائلات الأصلية المنتمية لمدينة الخليج ليس لها حضور في المجال العمومي المحلي كالساحات والمنتزهات التي كثيراً ما لا يرتادها إلا الأجانب من العمال المهاجرين من الفلبين وباكستان والهند خلال العطل الأسبوعية. ولكن حضور الأسر الخليجية يثير الإنتباه في بعض الساحات العمومية في لندن وباريس ونيويورك وسان فرانسيسكو. إن هذه التمدنية التي تتوفر فيها الإمكانات المالية والتمركز الحاد للثروة وتزخر بالأنشطة في ميدان المعاملات التجارية والخدماتية تمكن الأفراد والعائلات من الانتشار والتنقل من عالم إلى آخر بسرعة وسهولة. وفي هذا توجه حدائي وتكيف مع المتغيرات العالمية ولكن تظل هذه التمدنية رتيبة في تطورها الحضري فهي تتسم بتقاليد تعتمد التفرقة بين الطبقات والمجتمعات والشرائع والأفراد وبين الرجال والنساء والعشائر والوحدات العائلية الشيء الذي لا يساعد على تقليص المسافة الموجودة في المستوى الاجتماعي بين هذه الفئات فحسب، ولكن يزيد الحاجز الموجود في المستوى المجالي حدة. كل هذا يمكن إجماله في تواجد تضارب صارخ بين معمار حديث وهياكل اجتماعية تتسم بالمحافظة والتقليد أي هناك نشازا واضحا في

المدينة الخليجية بين ما تمثله من تحديث في أنشطتها ومعاملاتها من جهة، وبين مظاهر التقليد في أحوال مجتمعها من جهة أخرى. إن هذه الوضعية تجعل التمدنية الخليجية غير متوفرة على عناصر الاندماج بين سكان المدن لأن عقبات كبيرة تحول دون خلق مجتمع يتمتع بنوع من التجانس حتى على صعيد الانتساب القانوني أي المواطنة العادية لأن هناك تراتبات على مستوى الإنتماء الوطني. فعدد السكان الذين ليست لهم هوية وطنية والمسمين بـ «البنون» في الكويت مثلاً يشير إلى صعوبة الاندماج والانصهار في مجتمعات لا تعوزها الإمكانات المادية لتحقيق اندماج جميع السكان الحضريين. لذا يجب إعادة النظر في المقاربة التقليدية لمشاكل التخلف في المدن. إن مدن الخليج والنوعية الخاصة للتمدنية الخليجية تبين بوضوح أن مشكل الاندماج في المدن لا يرتبط فقط بالإمكانات الإقتصادية ولكن يتأثر تأثيراً كبيراً بالعوامل الثقافية والسياسية. إن هذا الطرح يبين هزالة النظريات الإقتصادية المتعلقة بمشاكل التنمية في المدن والتي لا تعبر عن ضرورة اعتماد العوامل الثقافية والسياسية والإجتماعية في تصوراتها لحل مشاكل المدن المستعصية في العالم العربي خاصة والعالم الثالث عامة.

خاتمة :

ليس من السهل استجلاء الإشكالية التي اقترحها علي السيد القيدوم وهي إشكالية المدينة العربية الإسلامية بين الأصالة والمساطة، والتساؤل ينصب حول كيفية المرور من التمدنية التقليدية التي قلنا عنها إنها آخذة في طور الإنقراض إلى تمدنية جديدة. هل هي استمرارية للتمدنية العربية الإسلامية التقليدية، وكيف تطورت من هذه لتلك؟ هل هناك تعبيرات جديدة على هذه التمدنية الحديثة نابعة من التطور الذي عرفته المدن العربية الإسلامية خلال القرن العشرين؟

الإجابة على هذه الأسئلة صعبة، لأن الدراسات حول التمدنية لا زالت حديثة وقليلة. ما يمكن قوله هو أن هناك تحولاً نوعياً في الظروف السياسية والإجتماعية والثقافية أدى إلى بروز قنوات جديدة للإندماج كتطور النسيج الجمعي، وتكوين شبكات للتواصل تتيح للسكان الدفاع عن بعض المصالح الحيوية التي تهم أحياءهم وتنامي بعض معالم المجتمع المدني.

إن المهم هو معرفة الآليات التي تتيح الإندماج للأفراد المتوافدين على المدينة أو القاطنين فيها عبر شبكات ثقافية واجتماعية ومهنية وسياسية. فالإندراج في هذه الشبكات أو بعضها هو الذي يساعد على تكون الشعور بالمواطنة الذي يمكن اعتباره من معالم التمدنية الحديثة.

إنه لمن الصعب القيام بدراسات تجريبية على المجتمعات الحضرية، ولكن هناك

فترات فريدة في تاريخ بعض البلدان وبعض المدن، مثل حدوث زلازل طبيعية كما حصل في القاهرة أخيراً أو زلازل سياسية واجتماعية كما حدث في المدن اللبنانية. إن هذا النوع من القطيعة يمكن من معاينة التحولات العميقة التي تتعرض لها بعض المدن ورصد أليات التغيير فيها خلال الأزمنة الحرجة التي تعيشها. إن المشاكل التي تسببت في الحرب الأهلية في لبنان أو القائمة الآن بالجزائر تعود في الأصل إلى الأزمة الحضرية العميقة التي سادت هاذين البلدين في السبعينات وخلال الثمانينات. لذا يجب تقصي أسباب هذه الأزمة والعمل على محاصرتها حتى يتأتى تأسيس معالم تمدنية جديدة تعتمد الانتقال من الأصالة إلى التأسيس. ويتربط عن هذا التوجه الحد من الفوارق الاجتماعية وإعادة بناء المركزية الحضرية التي يضفي على المدينة هويتها المتميزة وتتيح لها خلق مجال عمومي مفتوح تتنامى فيه إمكانية بلورة مجتمع مدني وذلك بالتزام المرونة في تسيير المدن ومراعاة حاجيات السكان الضرورية حتى يتوصل الفاعلون فيها من قاطنين ومسؤولين في نفس الوقت إلى وسائل وأليات تؤدي إلى التفاوض والتراضي على حل المشاكل المستعصية التي تعترض الأفراد والفئات في عمليات الاندماج الحضري.

إن التمدنية مفهوم صعب التناول، ذلك أن هناك مفارقة بين استعماله وبين الإلحاح في التأسيس للهوية العربية الإسلامية للمدينة العصرية. فدراسة المدينة عبر مفهوم التنمية تتيح تفكيك عقدة العلاقات التي تربط المجال espace بالزمن le temps وبالنفوذ le pouvoir في المدينة. وهذا يقودنا إلى فهم أكثر شمولية للمدينة ولتنوع الدولة ولضرورة إنتاج مؤسسات حضرية قادرة على تدبير المجتمع في ضوء التطور الديناميكي بين الأصالة والتأسيس. ولكن، لا يمكن لهذا أن يتحقق إلا إذا تحققت إرادة سياسية وتطور معرفي في مجال الدراسات الحضرية وعلى أساس تعاضد كبير وتكافل بين كل من له نفوذ على المدينة: فالبحث الجامعي الرصين والهادف يمكنه أن يساهم مساهمة فعالة في إعادة بناء مدينة تتمتع بالاستقرار ويسودها التكافل بين مختلف فئاتها والترابط في نظم تدبيرها حتى يتقوى الشعور بالمواطنة والإحساس بوحدة المصير وضرورة التغلب على رهانات المستقبل المشتركة. ولكن البحث الجامعي يظل محدوداً إذا لم تتوفر للمدينة الآليات التي تمكن سكانها من المساهمة الفعالة في تسيير شؤونها عبر مؤسسات تمثيلية كفيلة بتحقيق مشاريع تنموية وعمرانية تمكن المدينين من الاندماج الثقافي والسوسيو اقتصادي والسياسي المتواصل.